

Distr.: General
1 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الثامنة والأربعون

١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥

مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية:
تحقيق المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في
التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية
لما بعد عام ٢٠١٥

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030315 290115 14-67542X (A)



البيان

مقدمة

اتجهت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعريف "الحقوق الإنجابية" في برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعتمد في القاهرة في عام ١٩٩٤، بالانتقال بالنموذج السكاني من نطاق الأرقام إلى النهج المتمحورة حول الناس والقائمة على الحقوق. وإذ عمد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ذلك، أسهم في تحويل المفهوم العالمي للدور السكاني ومدى تفاعله مع النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وعلى مدار الأعوام العشرين المنقضية منذ اعتماد برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية تحققت إنجازات كبيرة في توفير الخدمات الأساسية للصحة والحقوق الجنسانية والإنجابية للنساء والرجال في شتى بقاع العالم. ومن خلال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية واستعراضاته الخمسي والعشري والخمسة عشر، وعملية استعراض مؤتمر السكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، جرى تعريف الحقوق والخدمات والبرامج التي يتعين أن يتمتع بها كل فرد؛ ولا بد أن تنعكس هذه الحقوق والخدمات والبرامج الآن في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أقرت الدول الأعضاء بأهمية هذا الاتفاق الثوري العالمي؛ وحث الآن أوان التأكيد على دعمها للتنمية المستدامة المبنية على الحقوق من خلال الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

التوصيات

يوفر الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة يمكن أن يغتنمها المجتمع الدولي لترجمة التزاماته الدولية إلى واقع. ونحن نوصي بأن ينعكس في الوثيقة الختامية للدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية الالتزام الإقليمي والعالمي بإدراج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطته الأعم في مجال السكان والتنمية في المفاوضات المتعلقة بما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك عن طريق وضع توصية محددة بالتعامل معه كمُدخل إلزامي في عملية مفاوضات ما بعد عام ٢٠١٥.

ونحن نطلب إلى الحكومات، في أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجنة، أن تعطي أولوية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مستعينة في ذلك بالالتزامات المستتقة من الاستعراضات الإقليمية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كحد أدنى يحدد مواقفها إزاء مسائل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ونوصي في ذلك بما يلي:

(أ) أن يجري إدماج محصّلة عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤. بما فيها نتائج المؤتمرات الإقليمية، في عملية مفاوضات ما بعد عام ٢٠١٥؛ إضافة إلى اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية والتقارير التجميعي للأمين العام؛

(ب) أن يجري التسليم بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية باعتبارها محورية للتنمية المستدامة المستندة إلى حقوق الإنسان، مع وضع أهداف محددة لتمتع الجميع بالصحة الجنسية والإنجابية وإدراج الوفاء بالحقوق الجنسية والإنجابية في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ تحت بندي الأهداف المتعلقة بالجنسانية والصحة. ومن شأن إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في إطار هدف قائم بذاته يتعلق بالجنسانية، أن يضمن التصدي للجوانب المتصلة بالقواعد الهيكلية وعدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر في أعمال هذه الحقوق. ومن شأن إدراجها في إطار بند الصحة أن يؤكد الأولوية التي تولى لخدمات الصحة الجنسية والإنجابية في سياق الحق في الصحة؛

(ج) أن يجري أيضا اتباع نهج متكامل يتضمن إدماج أهداف ومؤشرات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في جميع جوانب الإطار الإنمائي الجديد، بما في ذلك في المؤشرات المتعلقة بسبل التمتع بخدمات العناية الصحية الملائمة في المدارس، وضمان استفادة الجميع بخدمات السجل المدني والإحصاءات الحيوية بما فيها ما يتعلق بالمواليد والوفيات والزواج؛

(د) أن يكون هناك التزام بتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة وتوفير الموارد الكافية للصحة الجنسية والإنجابية؛

(هـ) أن يكون هناك التزام بضمان مشاركة الشباب في صياغة وتنفيذ الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(و) أن يجري تصنيف جميع البيانات التي تورد في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ حسب السن ونوع الجنس والشرائح الاقتصادية الخمسية، والموقع الجغرافي، والإثنية، وسوى ذلك من الخصائص ذات الصلة.

البناء على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

شهد برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ اعتماده في عام ١٩٩٤ تطورا ونموا عكسا التحولات والتغيرات التي ألمّت بالمشهد الاجتماعي والسياسي. وشملت العناصر الرئيسية المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية التي حظيت بدعم من الدول اعتبارا من عام ١٩٩٤، التوعية الجنسية الشاملة (مؤتمر السكان والتنمية ٢٠٠٩ و ٢٠١٢) وتدريب وإعداد مقدمي الرعاية الصحية لتوفير خدمات الإجهاض المأمون في الظروف التي

لا يكون فيها الإجهاض مخالفا للقانون (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥)، والاعتصاب الزوجي والقتل دفاعا عن الشرف بوصفهما من أشكال العنف (بيجين + ٥). وبالبناء على هذه القاعدة المكيّنة، وتسليما بضرورة التوكيد على مراعاة التطور الحاصل في مشهد حقوق الإنسان، مكّنت عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان فيما بعد عام ٢٠١٤ الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من إمعان التفكير في برنامج العمل وإعادة إبداء الالتزام به.

وأسفر كل من الاستعراضات الإقليمية عن النهوض قُدماً بالخطة العالمية، ويمكن الاستعانة بهذه الاستعراضات كخط أساس لكل منطقة إقليمية في موقفها التفاوضي المتعلق بما بعد عام ٢٠١٥. وقد أكدت الدول الأعضاء في كل منطقة أهمية توسيع أفق الخطة ولفتت الانتباه إلى أهمية العناصر التالية:

(أ) إتاحة سبيل أمام الجميع للتمتع بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (يُشار إليها في غربي آسيا بسبيل تمتع الجميع بالصحة الجنسية والإنجابية)، بما في ذلك القضاء على العنف أو التمييز القائم على الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية؛

(ب) إتاحة سبيل وصول المراهقين إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك التوعية الجنسية الشاملة؛

(ج) إتاحة سبيل حصول الجميع على معلومات وخدمات ولوازم منع الحمل، والحصول على خدمات الإجهاض المأمونة القانونية بدون قيود؛

(د) القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وعلى جميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس؛

(هـ) إتاحة سبيل أمام الجميع للاستفادة بالخدمات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الحصول على الخدمات والعلاج والرعاية المتكاملة؛

(و) تخطيط الديناميات السكانية لأغراض النمو والتنمية.

وعلى الصعيد الإقليمي تجسّدت على نحو أكثر تحديداً بعض المجالات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء وتشمل ما يلي:

(أ) في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية: إعلان القاهرة بشأن "التحديات الإنمائية والديناميات السكانية في عالم عربي

متغير“، ويولي تركيزا خاصا للصحة الإنجابية للمراهقين. ويدعو الإعلان إلى إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والقسري والعنف القائم على نوع الجنس؛

(ب) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا: التقرير المعنون ”خيارات التمكين: الأولويات السكانية للقرن الحادي والعشرين“، ويدعو إلى إزالة بعض القيود من القوانين الحالية للإجهاض وصون حياة النساء والمراهقات؛

(ج) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: التقرير المعنون ”توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية“ ويقدم أول تعريف للحقوق الجنسية يُعتمد على الصعيد الحكومي الدولي ويُظهر اتفاقا قويا على قضايا الميل الجنسي والهوية الجنسية والقضاء على التمييز والعنف القائم على هذا الأساس. ويسلم التقرير أيضا بأن ”بعض التجارب الحاصلة في المنطقة تُظهر أن المحازاة على الإجهاض تؤدي إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات واعتلالهن ولا تخفّض عدد حالات الإجهاض“؛

(د) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: الوثيقة المعنونة ”إعلان آسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية“، ويسلم الإعلان بأن ”الحقوق الجنسية والإنجابية“ تنطوي على حقوق معينة مشمولة بحقوق الإنسان. ويدعو إلى تنفيذ برامج شاملة للتوعية الجنسية وإزالة الحواجز القانونية والاجتماعية أمام حصول الشباب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الصديقة له. ومثل الإعلان المرة الأولى التي تُقر فيها الدول لغة تتعلق بعنف الشريك الحميم؛

(هـ) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي: الوثيقة المعنونة ”إعلان أديس أبابا بشأن السكان والتنمية في أفريقيا لما بعد عام ٢٠١٤“، ويبيد الالتزام بحماية كرامة النساء والفتيات وحقوقهن عن طريق القضاء على جميع الممارسات الضارة بما فيها الزواج المبكر و/أو القسري وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. ويدعو الإعلان أيضا إلى إتاحة السبيل أمام الجميع للحصول على المعلومات والخدمات الجنسية والإنجابية مع إيلاء التركيز بوجه خاص على احتياجات المراهقين والشباب؛ وينص كذلك على إدماج خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخدمات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في خطط تنظيم الأسرة.

وتبدي على نحو إضافي الدعم الذي يحظى به برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والنتائج التي أسفرت عنها مؤتمراته الاستعراضية ودورها الجوهرية في تحقيق التنمية المستدامة ووضع حد للفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠، في أثناء الدورة السابعة والأربعين للجنة السكان والتنمية التي أعادت التأكيد على التزام الدول الأعضاء ببرنامج العمل للمؤتمر

الدولي للسكان والتنمية، وسلمت بالوثائق المنبثقة عن مؤتمرات الاستعراض الإقليمية بشأن السكان والتنمية، وربطت بين المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وبين خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشددت اللجنة على وجه التحديد على "أهمية حماية منجزات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومواجهة التحديات الجديدة المتصلة بالسكان والتنمية والبيئة الإنمائية المتغيرة، وإعادة التأكيد على إدماج خطة السكان والتنمية في العمليات العالمية للتنمية، بما فيها العملية المتصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وتجلى هذا الدعم أيضا في الجلسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، التي تكلمت فيها الدول الأعضاء وأبدت دعمها المستمر لخطة العمل للبرنامج الدولي للسكان والتنمية والتأثير الإيجابي الذي أحدثته على الصعيد الوطني في سبيل تحسين حياة الناس من خلال إتاحة سُبُل الحصول على الخدمات الجنسية والإنجابية. وتكلمت الدول الأعضاء أيضا عن أهمية برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتزامها حياله فيما بعد عام ٢٠١٤، ورأت أنه لكي يمكن تحقيق هذه الالتزامات عن حق، لا بد لنا من التأكيد على أن برنامج العمل سيعمّر في إطار الخطة الجديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.